شددوا في بيان لهم على رفضهم التام للسلوكيات التي تهدد وحدة الصف

«دواوين الكويت»: على المواطنين التوجه لصناديق الاقتراع بكثافة وممارسة حقهم الديمقراطي باختيار ممثليهم

- لم تكن الممارسة الديمقراطية يوماً صكاً ملكياً لأحد بعينه
- لن تتوقف الحياة عند هذا أو ذاك أو تنتهي بمقاطعة البعض
- الزخم الكبير خير دليل على أن الكويت تزخر بالكفاءات والطاقات
- تجاوزنا كل المحن التي مرت علينا بالسمع والطاعة للشرعية
- نشعر بغصة لما تتعرض له البلاد من ظلم وجور على يد بعض أبنائها

اصدر عدد من دواوين الكويت بيانا دعت فيه ابناء الشعب الى التوجه لصناديق الاقتراع بكثافة لاختيار ممثلين في البرلمان المقبل.

وقال البيان ان دواوين الكويت ترفض رفضا قاطعا المساس بمسند الامارة كما ترفض السلوكيات الغريبة على البلاد والتي تهدد وحدة الصف واللحمة الوطنية.

وشددوا على ان الديمقراطية لم تكن في يوم من الايام صكا ملكيا لاحد بعينه.

وبين ان الحياة لن تتوقف على مشاركة احد او مقاطعة احد فالكويت اكبر من الجميع وان الزخم الكبير للترشح اكد ان البلاد تزخر بالخبرات والكفاءات والطاقات.

وفيما يلي نص البيان:

شهدت الكويت في ماضيها القديم والقريب محنا وشدائد كثيرة ولكنها تمكنت من تجاوزها بعونه من الله عز وجل اولا، وبأصالة اهلها ثانيا والتفاهم حول نظام حكمهم الذي اختاروه ابا عن جد، وما توارثوه من سمع وطاعة لشرعيتهم، استطاعوا خلالها تنظيم شؤون حياتهم بعقد دستوري تفردوا به عن غيرهم، يحدد شكل وطبيعة العلاقة بحكامهم ومالهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فكان لهم من دستورهم منعة كل طامع فيهم بغدر او متربص بهم بشر، فازدادوا تعلقا بوطنهم وتحلقا حول نظامهم.

ولكننا نشعر ونحن نتقدم بالتهنئة من مقام حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الامين ومن الشعب الكويتي الكريم في الذكرى الخمسين لتاسيس الدستور، بغصة والم لما تتعرض له الكويت اليوم من ظلم وجور على يد بعض ابنائها، ومن سلوكيات دخيلة على المجتمع الكويت، لا تقل خطورة في تباعاتها عما واجهته البلاد من محن وشدائد وما رافق تلك السلوكيات من تجرؤ مرفوض على مسند الامارة، وتهديد خطير وغير مسبوق لوحدة الصف وسلامة الوطن واستقراره، الأمر الذي كشف عن مواقف معكوسة ومعايير هوائية ومزدوجة في تفسير الدستور والدفاع عنه، وانها لا تعدو عن كونها شعارات «شعبوية» للذهاب بالبلاد الى فوضى شاملة قد تؤسس «للاهوت سياسي جديد» قوامه تقديس الافراد، ونطاقه الممتد بالغوغائية وتكريس ديكتاتورية حكم الشارع، لتحييد اركان الدولة ومؤسساتها التشريعية والقانونية عن اداء واجباتها وفرض حكم الامر الواقع على غرار بلدان اخرى.

لم تكن ممارسة الديمقراطية، ولا ميسرة التطوير والتنمية في يوم صكا لاحد بعينه ولن تتوقف الحياة عن هذا او ذاك، او تنتهي بمقاطعة هذه الجهة او تلك العملية الانتخابية، وما الزخم غير المسبوق للترشح للانتخابات الحالية الا اصدق رسالة وابلغ دليل ، فالكويت تزخر بالكفاءات والطاقات الخيرة، والنفوس المخلصة القادرة على حمل لواء المسؤولية والتعامل مع كل ما ينتظرها من ملفات وقضايا بالغة الاهمية والحساسية والتي يعول عليها في ان ترسم الشكل العام لحاضر البلاد ومستقبلها.

من اجل هذا كله نتوجه غلى عموم رجال الكويت وحرائرها وشبابها وشاباتها، ونستنهض فيهم وطنيتهم وندعوهم الى التوجه بكثافة الى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الديمقراطيفي اختيار ممثليهم الى قبة البرلمان، واضعين مصلحة الكويت فوق اي مصلحة او اعتبار، وان يستحضروا عند حسم اختياراتهم مثلث المسؤولية الربانية التي استودعها الله في كل منا بقوله عز وجل «ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا» فلنحسن اداء امانة اختيارنا لكي تحسن اختياراتنا البنا ولوطننا ولأبنائنا.. والله ولي التوفيق.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لتمكين المسلمين الشيعة من إحياء مراسم استشهاد سبط رسول الله

عاشور يطالب رئيس الوزراء بإعطاء عطلة رسمية ليوم عاشوراء

صالح عاشور

طالب النائب السابق ومرشح الدائرة الاولى صالح عاشور رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على ضرورة إعطاء تعليمات لجميع الوزراء بتعطيل كافة وزارات الدولة في يوم عاشوراء لتمكين الجميع من إحياء ذكرى استشهاد سبط رسول الله.

وجدد عاشور مطالبته بتعطيل كافة أعمال وزارات الدولة كما هو المعمول في الدول الخليجية والعربية مثل البحرين والعراق ولبنان وغيرها من الدول التي تحترم تلك الايام حيث ان الكل يشاهد ويتابع الدول العربية التي تعمل جاهدة في المشاركة بهذه المناسبات الدينية وبالاخص عندما ترتبط هذه المناسبات بالقضايا الداخلية والتي يتفاعل الناس معها حيث يستفيدون من الشواهد التاريخية في قضاياهم الحاضرة.

على رأسها تمكينهم من القروض وإعطاؤهم الأولوية في العلاج والخدمات

الزلزلة: للمتقاعدين نصيب كبير من تشريعات مجلس الأمة القادم

يوسف الزلزلة

قال مرشح الدائرة الاولى الدكتور يوسف الزلزلة في إحدى جلساته مع ناخبيه إن المتقاعدين سيكون لهم نصيب كبير من القوانين والتشريعات في مجلس الأمة القادم. وذكر الزلزلة أن آباءنا وإخواننا الذين قدموا أحلى أيام حياتهم خدمة للبلد وحبا لها من الطبيعي جدا أن نوفيهم حقهم في الإكرام والاحترام، والآن جاء الوقت وإن كان متأخرا لأن نقدم لهم كل ما من شأنه إكرامهم واحترامهم. ثم قال الزلزلة، هل يعقل أن المتقاعد يرى أن الأبواب أمامه مقفلة اذا أراد ان يأخذ قرضا من البنوك بحجة أن عمره لا يساعده على ذلك، لذلك فإنه من الأولويات القادمة لي في اللجنة المالية تقديم قانون يلزم البنوك لتسهيل عملية الاقتراض للمتقاعدين من النساء والرجال.

ثم أردف الزلزلة قائلا الزيادات المفترضة على رواتب المتقاعدين وهي ثلاثون دينارا كل ثلاث سنوات أمر يجب أن يتغير فالزيادات يجب أن تكون متوافقة مع التضخم الحادث في البلاد وهي بالاشك اكبر بكثير من الثلاثين دينارا المقررة كل ثلاث سنوات.

ثم ذكر الزلزلة أن جميع الخدمات يجب أن يكون للمتقاعد الأولوية فيها وخصوصا العلاج في المستشفيات والمستوصفات او حتى المعاملات الاعتيادية في المؤسسات الحكومية أو في القطاع الخاص.

كما أكد الزلزلة ان هناك الكثير من الاقتراحات التي قدمت في المجالس السابقة والتي تصب في مصلحة المتقاعدين حيث تحتاج فقط الى بعض التعديلات في قانون التأمينات الاجتماعية حتى يشعر المتقاعدون انهم بالفعل طبقة من المجتمع لهم كل التقدير وكل الاحترام.

أكد أن الواقع السياسي انعكس على مختلف الجوانب الحياتية في الكويت

السبيعي: لابد من الحفاظ على المكتسبات السياسية وحسن استغلالها

عبدالله السبيعي

قال مرشح الدائرة الثالثة عبد الله عبدالمحسن السبيعي إن الواقع السياسي الذي انعكس بكل مقرداته على مختلف الجوانب الحياتية في الكويت يمكن النظر إليه كحالة إيجابية في خضم ما يشهده العالم من تحولات سياسية مختلفة، معتبرا بان الحيز الديمقراطي الذي تتميز به الكويت افسح المجال أمام مثل هذه التجاذبات على الرغم من خروجها عن إطارها السليم في بعض الأحيان، بالإضافة إلى قوة الدستور الكويتي الذي حد من خطورة هذه التجاذبات ووضع خطوطا توافق عليها الجميع منذ زمن طويل.

واضاف السبيعي بان كل المشكلات السياسية الموجودة في الكويت قابلة للحل في إطار القانون والدستور من خلال المؤسسات التي بناها الكويتيون منذ زمن طويل كمؤسسة الإمارة ومؤسسة مجلس الشعب والحكومة وغيرها، مشيرا على أن الحكمة تقتضي من الجميع العمل ضمن هذه الأطر السياسية وعدم الخروج عنها لما في ذلك من خطر كبير.

وبين السبيعي بأن حق المواطنين مكفول في الدستور بالإضافة إلى واجباتهم وانه لا يمكن لأحد أن يطالب بحقوقه متناسيا القيام بواجباته أما وطنه، مشددا على انه لا يجب ولا يمكن تخوين أي أحد او التشهير بأي أحد من كل الأطراف المتنازعة، خاصة وأن الكويتيون جبلوا على حب الوطن والتسامح والتراحم فيما بينهم في أحلك الظروف وأصعب الأوقات.

وأشار السبيعي إلى ضرورة التفات أعضاء المجلس القادم إلى رفع مستوى الخدمات للمواطن جنبا إلى جنب مع مساعيهم نحو الإصلاح السياسي الإيجابي بعيدا عن الجدل العقيم لأن كل ذلك اثبت فشله امام وعي المواطن الكويتي وحرصه على سلامة الكويت واهلها، داعيا كل من اراد الإصلاح إلى اتباع السبل السليمة لتحقيق ذلك بما وفره القانون والدستور للجميع كل في مكانه من أعضاء في الحكومة او المجلس.

وختم السبيعي بالقول بان الإصلاح السياسي يعتبر الأساس والوعاء الكبير لكل الإصلاحات الأخرى وتحقيقه يكون بالحوار والنقاش الإيجابي والاستناد إلى ما افرزته الحياة السياسية الديموقراطية في الكويت وسبق الكثير من الدول في هذا المجال، داعيا كل العاملين في المجال السياسي إلى الحفاظ على هذه المكتسبات وعدم التفريط فيها لأنها نتاج سنوات طويلة من التعايش والتدافع الاجتماعي الإيجابي.

شدد على ضرورة السعي لإنجاح مساعي صاحب السمو

عسكر: لابد من تقريب المسافات بين أطياف المجتمع الكويتي الواحد

عسكر العنزي

أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي أنه متفائل بان الكويت ستعود إلى سابق عهدها واحة أمن ودرة للخليج، إذا تعاون كل أبناء الطيف الاجتماعي، لما فيه مصلحة الكويت.

ودعا عسكر لـ «ضرورة إعادة بناء النظرة المشرقة للوطن وتقريب المسافات بين أطيافه ولابد من تغيير قناعات البعض، وجعله مؤمنا بأن الوطن أسمى من كل الانتماءات الأخرى».

وقال عسكر إن المرحلة الأخيرة من عمر الكويت شهدت صراعا سياسيا جزء منه كان ظاهرا للعيان والجزء الأخر كان يمارس في الخفاء مما انعكس سلبا على صورة الديمقراطية المشرقة وانحرف بها بعيدا عن اهدافها في قيادة البلاد نحو التنمية وتعزيز المكتسبات الشعبية للمواطنين.

ومضى عسكر يقول: «إن تلك الصراعات السياسية أفسدت التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وألقت بظلال الفوضى على الساحة السياسية ودفعت الى إذكاء الفتن وإشاعة عدم الاستقرار وزعزعت الأمن مما عطل مسيرة التنمية وأضاع الفرصة أمام تحقيق ما يتطلع إليه المواطنين. وأضاف عسكر: ان الخلافات في المواقف والرؤى ووجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة أمر طبيعي ويفترض أن تتحول إلى مصادر لإثراء العمل السياسي في البلاد، إذا ما تمت إدارتها بشكل سليم وتوجيهها لخدمة المصلحة الوطنية العليا، لكن الخطر أن تتحول هذه الخلافات إلى سبب العنف أو ان تصبح عائقا أمام أي تقدم، داعيا إلى إعادة النظر في السلوك السياسي المنتشج،باعتبار أن «التنمية لا تتحقق من دون استقرار سياسي».

وأوضح عسكر أن العملية السياسية تحتاج إلى التهدئة من أجل إيجاد بيئة سياسية وأمنية تساعد على دفع العملية السياسية إلى الأمام وعدم تعطيلها أو النيل منها، داعيا في هذا السياق «القوى السياسية لالتزام سير التهدئة لأجل الكويت، والامتناع عن التصعيد أو القيام بأي نشاطات أو أعمال خلال الانتخابات قد تتعارض وسير التهدئة والتوافق السياسي». وقال عسكر: «عانت الكويت على مدى شهور طويلة ماضية من أزمة سياسية معقدة وحادة كادت أن تجرفها إلى ما لا تحمد عقباه، وتسببت بوضع اقتصادي ومعيشي صعب، وجاء سمو الأمير ليمنح الكويت طوق النجاة، محققا من حوله التوافق الوطني المنشود، ومن الضروري أن يعمل الجميع داخل الكويت على إنجاح مساعي سمو الأمير، وإتاحة الفرصة لمساراته السياسية الرامية لاستقرار البلاد، فأكثر ما يمكن أن يهدد هذه المسارات ويعوق تقدمها هو تقديم المصلحة الخاصة على العامة».

أكدت أن مستقبل الكويت بأيدي شبابها

بوشهري: نسعى لدعم شامل لبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جنان بوشهري

أكدت مرشحة الدائرة الاولى المهندسة جنان محسن بوشهري أن دور الشباب في الحياة السياسية أصبح فاعلا ومميزا ليس على المستوى المحلي فقط، ولكن على المستوى الإقليمي والعالمي ايضا.

ورأت بوشهري في تصريح لها ان الكويت بحاجة إلى ضخ دماء جديدة في هذا المجال، وإلى أفكار ورؤى جديدة، وأطر عملية ومعايير أرحب وأكثر مرونة تتيح التحرك ضمنها مع ضمان الابداع والتميز.

واستطردت المرشحة جنان بوشهري قائلة ان الكويت تحتاج لإعطاء الشباب فرصة وأخذ دورهم وتحمل مسؤولياتهم كاملة، حتى تعبر بلادنا إلى مستقبل آمن لأبنائنا وأحفادنا.

وأكدت في هذا الاطار أن الدولة في حاجة إلى تشجيع شامل لبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصوصا بين فئة الشباب. مشيرة الى أن قدرة الاستيعاب الحكومي في التوظيف قد تصطدم بعقبات متعددة في المستقبل.

واقترحت بوشهري في هذا الصدد ان يتم البحث عن حلول أخرى متعددة لاستيعاب الطاقات الكويتية في كل مجالات العمل والتي تدخل السوق كل سنة. مضيفة أن هناك ضرورة لأن تستوعب هذه المشاريع كل الطاقات، إلى جانب مقدرتها على خلق فرص عمل، لأنها سوف تساهم في تحسين البنية الاقتصادية بشكل كبير.

ودعت بوشهري الى الاقتداء بماضي الكويت الجميل حيث كان فيه جميع المواطنين يعلون حب الوطن، مشددة على ضرورة دعم التآلف الاجتماعي الذي جبل عليه أهل الكويت.

الصانع: نتعهد في حال الفوز بتقديم طلب تفسير مرسوم الصوت الواحد إلى «الدستورية»

تبنى مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع مبادرة لتقديم يد المصافحة الى المقاطعين بتعهده بتقديم طلب تفسير الى المحكمة الدستورية لمرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد، ودعا مرشحي مجلس الامة الى تبني مبادرته. وكان الصانع أعلن عن مبادرته في أول لقاءاته بناخبيه في ندوة «للباطل جولة.. وللحق جولات» الاسبوع الماضي، موضحا أن الهدف من المبادرة الرد على المقاطعين بالمصافحة وفق القانون عملا بشعار حملتي الانتخابية «للقانون هيبة» حتى يكون عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية بتطبيق القانون.

وقال الصانع في تصريح صحافي إنني ترشحت في انتخابات مجلس الامة 2012 مكرر انطلاقا من ايماننا الكامل بالديمقراطية وسيادة القانون منخذين من شعار «للقانون هيبة»، ولكي يكون للشعار مردود ايجابي على ارض الواقع، وان يكون تطبيق للقانون على الجميع سواء بسواء، لأنه السياج الذي يحمي الحقوق ويوجب الالتزامات.

وشدد الصانع على ضرورة احترام القانون والذي يستوجب منا الخضوع لجميع أحكامه وقواعده التي تحتم علينا انه في حالة وجود لغط او غموض او سوء فهم لبعض نصوصه ان نلجا للجهة القضائية التي أناط بها الدستور – باعتباره قانون القوانين– لإيضاح وتجلية ما غمض من نصوصه.

ولفت الصانع الى ان هناك لغطا دائرا في الشارع الكويتي تنازعه بعض الفصائل السياسية حول مدى دستورية أو عدم دستورية مرسوم الضرورة بشأن تحديد النصوبت في الانتخابات البرلمانية المقبلة بصوت واحد، مؤكدا باننا على الرغم من قناعتنا الشخصية بصحة مرسوم الضرورة إلا انه عملا بأحكام الديموقراطية وسيادة القانون واحتراما للرأي الآخر فإننا نقدم للشعب الكويتي مبادرتنا الوطنية ونرجو من الله أن تنال قبوله في تبني كل وجهات النظر المعارضة للتوفيق بينها وان نضع في أولوياتنا التقدم بطلب تفسير للمحكمة الدستورية حال كلفنا بعضوية مجلس الامة بإذن الله وذلك وفق الاطر الدستورية الموضوعة في هذا الشأن.

وأضاف الصانع اننا سنشارك في مبادرتنا فقهاء دستوريين يتبنون جميع وجهات النظر المقابلة وصولا الى حل أمثل يتفق مع القانون والدستور ويحقق المصلحة العامة للبلاد لنؤكد للجميع ان مصلحة الكويت فوق الجميع وان الحوار هو أيسر الطرق للإصلاح إن خلصت النوايا. ودعا مرشحي مجلس الامة المتفقين معه في الرأي التوقيع على وثيقة المبادرة، التي تقضي بانه في حال التكليف بعضوية مجلس الامة المقبل بإحالة مرسوم الضرورة الذي أصدره سمو أمير البلاد الى المحكمة الدستورية للتحقق من مدى دستوريته وفقا للآلية التي نظمها الدستور في هذا السياق. واختتم الصانع تصريحه بقوله كفانا صراعات وتصعيدا فالبلد يحتاج لنهضة من ابنائه الأوفياء فالكويت تجمعنا، وبتكاتفنا سنبني الوطن.

العبيد: نريد إحداث نقلة تنموية ملموسة تعيد الوطن إلى مكانته

شدد مرشح الدائرة الأولى أحمد العبيد على أهمية تفعيل قانون التنمية والمشاريع الخدماتية خاصة ما يتعلق منها بقطاعات التعليم، والصحة، والبنى التحتية، مع ضرورة أن ينعكس ذلك بشكل ايجابي على الشعب.

وأكد العبيد في تصريح صحافي على أهمية المرحلة النيابية المقبلة والمشاركة فيها، مشيرا الى ضرورة أن تشهد تلك المرحلة إقرارا للتشريعات الاقتصادية التي تفك الجمود الاقتصادي وتنقل الاقتصاد الكويتي الى اقتصاد يعود بالنفع لصالح المواطن وصالح سمعة الكويت منطقة، بالإضافة الى خلق فرص عمل حقيقية للمواطنين.

وقال العبيد ان الكويت امام مرحلة جديدة وتاريخية، يجب ان نفزع لها من أجل اجتياز المشاكل والمعوقات الصعبة، وحتى يتم احداث نقلة تنموية ملموسة، تعيد الوطن الى مكانته التي كان فيها درة الخليج.

ودعا العبيد في نفس الوقت الناخبين الى حسن الاختيار، مطالبا باللجوء الى صوت العقل، ومعتبرا ان هناك اهمية قصوى للمشاركة في الانتخابات المقبلة وهي مشاركة وطنية كبيرة وخالصة من اجل الكويت.

انسحاب أربعة مرشحين من انتخابات مجلس الأمة

اعلنت الادارة العامة لشؤون الانتخابات بوزارة الداخلية اليوم انسحاب اربعة مرشحين عن خوض انتخابات مجلس الامة المقبلة ليصل بذلك اجمالي عدد المرشحين بعد التنازل منذ فتح باب الترشح الى 353 مرشحا ومرشحة. وقالت الادارة في بيان صحافي ان المرشحين المتنازلين امس هم احمد حسين محمد ابراهيم الصانع وعبدالله مطيران محمد عبدالله الحبيشي عن الدائرة الثانية ومبارك عناد حطاب براك الهيفي عن الدائرة الرابعة وعبدالله نادر شيتان زايد العجمي عن الدائرة الخامسة.

واشارت الادارة في بيانها الى ان آخر يوم للانسحاب من الترشح لانتخابات مجلس الامة المقبلة والمقررة في الاول من شهر ديسمبر المقبل هو يوم الجمعة الموافق 23 نوفمبر الجاري.

العبيد:

وشدد العبيد على ضرورة ان تعمل الحكومة جنبا الى جنب مع مجلس الأمة المقبل لمكافحة الفساد ووضعه ضمن الأولويات والحد من عمليات الفساد التي باتت تنخر مؤسسات الدولة، مشددا على أهمية أن تكون الجهود الحكومية متواصلة للقضاء على الفساد بكل أنواعه، معتبرا ان الفساد هو العائق الابرز في وجه جميع مبادرات التنمية والتطوير الاقتصادي.

وراهن العبيد على وعي الناخبين بضرورة رسم مستقبلهم عبر الاختيار الصحيح بعيدا عن اي تعصب، فالكويت تستحق من ابنائها الكثير وان يتم تجاوز أي عثرات قد تؤثر على اي جهود للنهوض بالبلد وتحقيق الاصلاح في المجالات المختلفة لبناء الدولة.